

رقم مرجعي: ٤٩٧٣  
التاريخ: ٢٠٢١/١٢/٣١

رقم الطعن: .

٧  
○ ضريبة الدخل  
○ ضريبة القيمة المضافة  
○ ضريبة الدمغة  
○ رسم التنمية

٤٩٥١  
٠٠٤١٨/٤٤  
لجنة الطعن الضريبي  
وزارة المالية

لجنة طعن : اللجنة الأولى - القطاع الأول

مقرها : ١٥ ش منصور - لادو على - القاهرة

التليفون : ٠٢٢٧٩٤٩٣٩١

## إعلان بقرار لجنة الطعن وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

الكيان القانوني : شركة تضامن  
النشاط : استيراد وتوكيلات  
البريد الإلكتروني :

○ اسم العمول / المكلف  
و  
رقم التسجيل الضريبي،  
العنوان \* \* .

○ مأمورية ضرائب : مركز متوسطى المموليين

تحية طيبة وبعد .....

نتشرف بإعلامكم بقرار لجنة الطعن انصاف بجنسة ٢٠٢١/٦/٥ م فى الطعن المشار إليه بعاليه  
وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١ وفقاً لما انتهى إليه قرار اللجنة المرفق .

مرسل برجاء العلم والإحاطة ...

وتفضلوا بقبول والسر الاحترام .....

رئيس اللجنة

.....

أمين سر اللجنة

.....

- يتم إعلان كلاً من المأمورية المختصة والعمول / المكلف بالقرار بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بآلية وسيلة إلكترونية لها حجية فى الإثبات قانوناً أو تسليمه القرار بمقر العمل أو المأمورية بموجب محضر بوقع عليه العمول / المكلف أو من يمثله .
- الضريبة واجبة الأداء من واقع قرار اللجنة .
- يحق لكل من العمول / المكلف أو المصلحة الطعن على القرار امام المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار .
- لا يمنع الطعن فى القرار امام المحكمة من تحصيل الضريبة أو اتخاذ إجراءات الحجز الإداري لاستبدانها .

وزارة المالية  
نجان الطعن الضريبي  
قطاع القاهرة والأسكندرية وشمال الصعيد  
القطاع الأول - اللجنة الأولى

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ شارع منصور لافوطى - القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٥ برئاسة السيد  
المستشار / محمد عبد السميع محمد أسماعيل - نائب رئيس مجلس الدولة  
وعضوية كل من :-

الأستاذ / هانى محمد جمال السيد  
الأستاذ / مصطفى محمد عبد الفتاح  
الأستاذ / نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ( المحاسب )  
الأستاذ / عباد محمد حسن الجندي ( المحاسب )  
وأمانة سر السيدة / إليهام أحمد عباس

صدر القرار التالي

فى الطعن رقم ٢  
المقدم من الممول  
رقم الملف ٥  
الكيان القانونى / شركة تضامن  
النشاط / استيراد وتوكيلات  
العنوان /  
سنوات النزاع / ٢٠١٤ : ٢٠١٥  
ضد / مركز متوسطى المموليين  
بشان / تحديد وعاء ضريبة ارباح اشخاص اعتبارية

الوقائع

- تتلخص حسبما تظهرها أوراق النزاع ان مأمورية ضرائب مدينة نصر ثمان قامت بحاسبة ملف الشركة الطاعنة عن سنوات  
النزاع ٢٠١٤ : ٢٠١٥ بموجب مذكرة تقدير ارباح معتمدة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣ ملف ضريبي رقم ٥/٣٨٣٩/٢/٢٤/١٩١  
والملف حالياً يتبع مركز متوسطى المموليين بالملف الضريبي رقم ٥/٧٥٠/١٩١ .

- وقد أثبتت مأمورية مدينة نصر ثمان بمذكرة تقدير الأرباح مايلي :-

- سبق محاسبة الملف حتى سنة ٢٠١٣ بصافى ربح بلغ ٣٧١١٥٩٣ جنية .  
- ورد خطاب من مركز متوسطى المموليين بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٨ يلغى بتحويل الملف الى مركز متوسطى المموليين حيث انه يتبع المركز وفقاً  
لقرار رئيس المصلحة رقم ١٧٣٦ .

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن سنوات المحاسبة بمأمورية مدينة نصر ثمان من أى بيانات .

- بالإطلاع بالحاسب الأتمى بالمأمورية تبين عدم وجود بيانات خصم عن سنوات المحاسبة .

- بالإطلاع بالحاسب الأتمى بالمأمورية تبين عدم وجود بيانات جمارك تخص الممول عن سنوات المحاسبة .

- المعاينة بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٨ تبين منها انه لم يستدل على الممول .

- المناقشة بتاريخ ٢٠١٧/١ مع وكيل الممول موضحة تفصيلاً بمذكرة فحص

- المحاسبة

- فى ضوء ما تقدم وحيث قدم الممول الإقرارات الضريبية عن سنوات المحاسبة فارشده بدون بيانات ولم يقدم المستندات الداله



عليها وبعد نشر العدد ٩٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ انتهت المأمورية الى تحديد وعاء الضريبة عن سنوات المحاسبة على النحو التالي:-

٢٠١٥		٢٠١٤		البيان
٣٨٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠			أيراد سوى مفرد
...	...			بطخص: تكاليف النشاط
٣٨٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠			معدل الربح
...	...			بطخص: المصروفات
٣٨٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠			وعاء الضريبة كالمأمورية
٩٦٢٥٠٠	٩٥٠٠٠٠			الضريبة المستحقة كالمأمورية

مع حفظ حق المصلحة في تطبيق مواد القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

أخطرت المأمورية الشركة بتموذج ١٩ ضريبة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ .  
بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٢ أعضيت اللجنة الداخلية بالمركز للنظر الطعن المقدم من الشركة وأنتهت الى قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإحالة الملف الى لجان الطعن الضريبي لعدم تعاون الشركة مع اللجنة .  
قامت المأمورية بإحالة الملف الى لجان الطعن الضريبي وفقاً للمقتضى رقم (٧) عام بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بناء على مذكرة إحالة معتمدة في ٢٠٢٠/٩/٢٢ .

رورد الملف للأمانة الفنية بلجان الطعن الضريبي برقم وارد ١٧٠٧٤ قلماع (١) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٨ وأحيل الى هذه اللجنة للاختصاص وقيد بها بسجل الطعون تحت رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٠٢٠ وتحدد له جلسة ٢٠٢١/٤/٣ وبالجلسة المذكورة حضر وكيل الطاعة وطلب إحلاً لتقديم الدفاع لذلك قررت اللجنة التأجيل لجلسة ٢٠٢١/٥/٨ وبالجلسة المذكورة لم يحضر أحد وقد تبين ورود مذكرة دفاع مسجلة بالوارد العام برقم ٤٤٨٨ بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٧ لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢١/٦/٥ وبها صدر القرار التالي :-

### الجنة

- بعد أن استعرضت اللجنة الوقائع على النحو المتقدم وبعد المناولة قتبناً فان :-  
- من الناحية الشكلية فقد حاز الطعن شروطه القانونية فهو مقبول شكلاً .  
- من الناحية الموضوعية فان عناصره حسماً تبين من سائر الأوراق أن المأمورية المعطون مندها قامت بحاسبة الطاعة عن سنوات النزاع كما سبق توضيحه تفصيلياً . وطبقاً لمفكرة الدفاع المقدمة والتي جاء بها مايلي :-  
تم تقدير ايرادات من جانب المأمورية عن سنوات النزاع دون أي أساس حيث لا توجد واقعه منشئة للضريبة والخاص بملف الشركة الطاعة

٠ (

تم فحص الشركة عن طريق ضريبة المبيعات (متوسطي الممولين مدينة نصر) وذلك بموجب تقرير فحص عن الفترة من ٢٠٠٣/٧/٢٦ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ وثبت به عدم وجود أي تعاملات (مبيعات أو مشتريات) للسنوات ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ كما أنه مثبت به بشأن موقف المخزون أن الشركة قامت بتصلية النشاط ولا يوجد لديها مخزون المر المده في ٢٠١٢/١٢ .  
وأرفق الدفاع صور ضوئية ممايلي :-

أخطرت توقف عن النشاط مسلم للمأمورية بتاريخ ٢٠١٦/٣/٧ موضح بالخطأ الضريبي للشركة ٦١١ - ٣٤١ - ٨٦٧ .  
طلبة من تقرير الفحصي بالقرارات الضريبية المقدمة من الشركة لضريبي بوجود بيانات تفحص القرارات الشهرية والخاصة بسنوات النزاع كما موضح رقم التسجيل الضريبي للممولين من الشركة هو ٦١١ - ٣٤١ - ٨٦٧ .  
تقرير فحص ضرائب المبيعات (متوسطي الممولين مدينة نصر) والذي تم تسجيله رقم تسجيل ضريبي ٨٦٧ - ٣٤١ - ٦١١ عن الفترة من ٢٠٠٣/٧/٢٦ وحتى ٢٠١٥/١٢/٣١ .  
فحصت الشركة لأخطرت بتوقف عن النشاط في ٢٠١٣/١/١ وتسليم البيلان الشهري للشركة ومحو السجل التجاري وتم تقديم شهادة بشطب القيد من سجل المستوردين بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ .  
لا توجد مبيعات أو مشتريات تفحص سنوات المحاسبة



- نضيفاً من المأمورية على المخزون فقد اشارت الى ان الشركة قامت بتصفية النشاط ولا يوجد لديها مخزون اخر المدة في ٢٠١٢/١٢ .
- وطالب الدفاع بالغاء تقديرات المأمورية لانتفاء الواقعة المنشئة للضريبة على النحو السابق توضيحه تفصيلاً بالدفاع واللجنة
- في ضوء محاسبة المأمورية للشركة الطاعنة تقديرياً عن سنوات النزاع كما سبق توضيحه تفصيلاً وحيث ان المأمورية أثبتت بمذكرة الفحص ان الطاعنة قدمت الأقرارات الضريبية عن سنوات النزاع وأنها جاءت فارغه بدون بيانات كما تبين لها عدم وجود تعاملات خصم وتحصيل - بيانات جمارك وضرائب مبيعات تخص الملف عن سنوات النزاع .
- وحيث أنه جاء بالدفاع أن الشركة الطاعنة لم تمارس النشاط خلال سنوات النزاع كما قدم صورة ضوئية من تقرير فحص ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٣/٧/٢٦ وحتى ٢٠١٥/١٢/٣١ موضح به عدم وجود أي مبيعات او مشتريات تخص الملف عن سنوات النزاع ؛ كما أنه موضح بالتقرير أن الشركة قامت بتصفية النشاط ولا يوجد لديها مخزون في ٢٠١٢/١٢ وأن الشركة قدمت أخطار بالتوقف عن النشاط في ٢٠١٣/١/١ وتسليم البطاقة الضريبية وتم فسخ عقد الشركة ومحو السجل التجاري وتم تقديم شهادة بشطب القيد من سجل المستوردين بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ .
- وحيث ان المأمورية قامت بتقدير إيرادات دون سند أو دليل يؤكد أن الطاعنة مارست النشاط خلال سنوات النزاع وحيث ان الضريبة لا تفرض على الغنن أو التخمين وإنما تفرض بناء على قرائن وأدلة ومستندات وهوما لم تثبت المأمورية بكافة طرق الأثبات كما أنه لا يوجد بأوراق النزاع المعروضة على اللجنة أية بيانات تدل من قريب أو بعيد على ممارسة الطاعنة للنشاط خلال سنوات النزاع الأمر الذي لايسع اللجنة سوى إجابة الدفاع لطلبه بشأن الغاء تقديرات المأمورية وتحديد الوعاء الضريبي بلائش عن سنوات النزاع ٢٠١٤ - ٢٠١٥ لكل سنة على حده .
- مع أحقية المأمورية بشأن تطبيق تحفظاتها متى توافرت شروط تطبيقها قانوناً .

### ولهذه الأسباب

- قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً .
- وفي الموضوع بمايلي :-
- تحديد وعاء الضريبة عن السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بلائش وبضريبة مستحقة لائش لكل سنة على حده طبقاً لما جاء بحديثات القرار .
- مع أحقية المأمورية بشأن تطبيق تحفظاتها متى توافرت شروط تطبيقها قانوناً
- وعلى المأمورية تنفيذ ما ورد بهذا القرار قانوناً .
- وعلى الأمانة الفنية للجان الطعن أخطار كل من طرفي النزاع موصى عليه بعلم الوصول .

رئيس اللجنة

موصى عليه بعلم الوصول



أمين السر

موصى عليه بعلم الوصول